

الإدارة العمومية الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي
(2018-2008)

Algerian public administration at the light of the knowledge economy
(2008 -2018)

جعاللة فريدة¹، د. باشوش حميد²

Djaallah farida¹, Bachouche hamid²

¹جامعة الجزائر3 (الجزائر)، djaallahfarida@hotmail.com

²جامعة الجزائر3 (الجزائر)، bachouche1111@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/19 تاريخ القبول: 2021/03/22 تاريخ النشر: 2021/03/30

الملخص:

يعد مفهوم الاقتصاد المعرفي من أحدث المفاهيم الاقتصادية ، حيث أصبحت المعرفة والمعلومات من الأركان الأساسية لجميع القطاعات الاقتصادية ، الاجتماعية، السياسية والثقافية ، وشهدت دول العالم تباين فيما بينها في مختلف قيم مؤشرات الاقتصاد المعرفي كما أفرز هذا الأخير كمّاً هائلاً من التطبيقات شملت جميع القطاعات وكان في مقدمة المستفيدين قطاع الخدمات العمومية. وتهدف هذه الدراسة إلى توثيق واقع اقتصاد المعرفة في عدد من الدول وفي الجزائر ومدى الاستفادة منها في تطوير الإدارة العمومية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، الحكومة الالكترونية، الإدارة العمومية، الإدارة الإلكترونية

تصنيفات M15. H83:JEL.

Abstract :

The concept of Knowledge economy is one of the most recent economic ,as Knowledge and information has become one of the basic pillars of all economic, social, political and cultural sectors ,and the countries of the world have witnessed a difference between them in the various values of knowledge economy indicators as it was shown, the latter produced a large number of application covering all sectors and was among the foremost beneficiaries of the public services sector. This study aims to determine the reality of the of the knowledge economy in a number of countries as well as in Algeria and the extent of its use in developing the Algerian public administration.

Key word: Knowledge economy, electronic government, public administration, electronic management.

JEL Classification Codes: .M15. H83.

¹ المؤلف المرسل: جعاللة فريدة، الإيميل : djaallahfarida@hotmail.com

djaallahfarida@hotmail.com Djaallah farida

المقدمة:

لقد شهدت بيئة الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة تغيرات جذرية وهذه التغيرات هي جزء من سياسة العولمة وهكذا فقد تميز القرن (21) بقوى جديدة مبركة للاقتصاد ولم تعد الأرض أو صاحب رأس المال ، هي العوامل الأساسية للقوى الاقتصادية وإنما أصبح المورد المعرفي أو المعلوماتي هو المحرك الأساسي للاقتصاد ، وهو المفهوم الجديد الذي برز ليدل على ملامح من خلال اعتبار المعرفة Knowledge والمعلومات Information هي القوى الاقتصادية التي لها التأثير الإيجابي على عمل المنظمات التي تعمل على استغلالها والانتفاع بها.

وأبرز الاقتصاد المعرفي كما هائلاً من التطبيقات شملت جميع القطاعات الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية والثقافية ويمكن اعتبار الإدارة العمومية من القطاعات التي استفادت من هذه التغيرات الهائلة والمتسارعة في مجال الخدمات العمومية.

فقد أدت التطورات التكنولوجية الحديثة والمعرفية إلى استخدامات الكترونية مهمة في ميدان القطاع العمومي وفي مقدمتها تقديم الخدمات الالكترونية والذي تتيح إلى بيئة ملائمة تسهل إمكانية تطبيقها ، وقد واكبت مختلف الدول المتطورة تكنولوجيات المجتمع المعرفي مما ساهم في تطوير إدارتها العمومية وجاءت هذه الدراسة لتوضح مفهوم وخصائص الاقتصاد المعرفي ومقارنته بين الجزائر ودول أخرى من خلال مؤشرات وأثره في تطوير حركة الخدمات الالكترونية العمومية في الجزائر .

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية الآتية: ما هو واقع الاقتصاد المعرفي في الجزائر وما هو أثره على تطوير الإدارة العمومية؟

1 - هدف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري لمفهوم اقتصاد المعرفة مع التطرق لأهم مؤشرات الاقتصاد المعرفي والحكومة الالكترونية في الجزائر ومقارنته مع دول أخرى. بالإضافة إلى عرض وتلخيص لکیفیتة تقديم الخدمات الالكترونية والاستفادة منها من خلال عمل الإدارة العمومية الجزائرية.

2 - فرضية الدراسة : يساهم الاقتصاد الجديد (الاقتصاد المعرفي) في تطوير خدمات الإدارة العمومية الجزائرية وذلك من خلال انتقال المعرفة والمعلومات عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

3 - منهجية الدراسة : تم في هذه الدراسة استخدام مزيج بين منهج المقارنة والاستنتاج حيث تم دراسة اقتصاد المعرفة كبدائية موضوعية للانتقال إلى تليل أثر هذا المتغير على بروز الحكومة الالكترونية وتطور الإدارة العمومية وتقديم الخدمات الالكترونية .

4- محاور الدراسة:

أولاً: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة

ثانياً: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر ومقارنته بدول أخرى

ثالثاً: الحكومة الالكترونية وتلديات المجتمع الرقمي (المعرفي)

رابعا: أثر اقتصاد المعرفة في الجزائر على تطوير الإدارة العمومية

أولاً: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة

1. ما هو اقتصاد المعرفة Knowledge Economy ؟

أصبحت (المعرفة Knowledge) من أهم الموارد لأي نشاط اقتصادي وأن تدفق المعرفة هو العامل الأهم لنجاح هذا النشاط والاستمرار فيه.

وتعتبر المعرفة أحد العناصر الأساسية ضمن سلسلة متكاملة تبدأ بالإشارات Signals وتتدرج إلى البيانات Data ثم إلى المعلومات ثم إلى المعرفة ثم إلى الحكمة وهذه الأخيرة هي أساس الابتكار (Gyekye & Oseifuah, 2015, p206) أما

تعريف اقتصاد المعرفة الذي تتبناه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد البنك الدولي فهو الاقتصاد الذي يتم ببناءه واستيعابه ونقله واستخدامه بفعالية من قبل المؤسسات ،الأفراد والمجتمعات كمصدر للنمو وخلق الثروة وتقديم المجتمع والاقتصاد (Žak, 2016, p177)

هذا ما يؤكد عليه الاقتصادي (روبرت سولو) حيث يشير إلى أن أهم عامل للنمو الاقتصادي هو ابتكار ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر معارف جديدة ويقول بأن (50%) من النمو الاقتصادي يتعلق بالمعرفة (34%) منها يعزى إلى نمو معارف جديدة يضاف إليها (16%) من النمو الاقتصادي ينتج عن الاستثمار في رأس المال الإنساني من خلال التعليم (الشمري، 2008، ص14).

كما أن الاقتصاد المعرفي لا يركز بشكل ضيق على صناعة التكنولوجيا المقدمة ،ولكنه يوفر إطاراً لتليل مجموعة خيارات السياسة في التعليم والنية التكنولوجية للمعلومات وأنظمة الابتكار ،والتي يمكن أن تساعد في المساهمة في اقتصاد المعرفة (Skrodzka, June 2016, p281).

2. عوامل الاندماج في الاقتصاد المعرفي:
- لقد أصبح التّحول إلى الاقتصاد المعرفي ضرورة ملحة تفرض نفسها، إلا أن ذلك يستدعي بعض العوامل من أهمها (أوكيل، 2011، ص 220).
- ✓ تكنولوجيا المعلومات والاتصال: إن بناء بنية تّتيية في الاقتصاد المعرفي كصناعة البرمجيات ومعدات الإعلام الآلي هي صناعة ابتكارية تسمح بالاندماج في الاقتصاد المعرفي.
- ✓ التعليم ومجتمع المعلومات: إن متطلبات الاقتصاد المعرفي تقتضي ضرورة التركيز على تكوين أفراد لهم القدرة على الإبداع والابتكار والذي يوفره التعليم المستمر و الإنفاق عليّ.
- ✓ البحث والتطوير: إن التّحول نّو الاقتصاد المعرفي يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البّث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أهم مؤشرات الاقتصاد المعرفي .
- ثانياً : واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر ومقارنته بدول أخرى
- ولكون المعرفة ومكونات اقتصادها، كما سبق تتشكل من مجموعة المواد غير المحسوسة، بات من الصعب قياسها، فقد طور البنك الدولي (Word Bank) عام 2012 منهجية لقياس المعرفة تسمى (KAM) وقد مرت هذه المنهجية لمرحلة تطوير من خلال مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة بن راشد آل مكتوم للمعرفة هدفت إلى الوصول بّلول عام 2017 إلى مؤشر مركب متكامل، يؤلف بين مجالات تنموية حيوية.
- ولفهم واقع الاقتصاد المعرفي في الجزائر لا بد من معرفة التطورات التي مرت بها مختلف المؤشرات.
1. منهجية قياس اقتصاد المعرفة (KAM2012)
- وضع البنك الدولي (Word Bank) منهجية لقياس وتّليل المعرفة واقتصاد المعرفة تسمى منهجية قياس المعرفة (Knowledge Assessment Methodology) KAM من خلال مجموعة من المؤشرات (14 مؤشر)، تختص بقياس القدرة على إنتاج وتبني ونشر المعرفة. وتتمّ تور منهجية قياس المعرفة في أربعة ركائز هي: الحوكمة الرشيدة والأداء المؤسساتي (05 مؤشرات) التعليم وتنمية الموارد البشرية (03 مؤشرات) الابتكار الفعال في مجال البّث والتطوير (03 مؤشرات) البنية التّتيية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (03 مؤشر).

ويؤكد أن الاستثمارات المستدامة في ركائز اقتصاد المعرفة هذه ستؤدي إلى توافر المعرفة واستخدامها الفعال للإنتاج الاقتصادي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدل نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج ، وبالتالي يؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام (Barkhordari,et al,2018,p06)

1.1. تحليل الأرقام القياسية لاقتصاد المعرفة في الجزائر

يعبر الرقم القياسي لاقتصاد المعرفة أو مؤشر اقتصاد المعرفة عن مدى توافر البيئة المواتية لاستخدام المعرفة بفاعلية ، وبالتالي هو متوسط بسيط لجميع المحاور الأربعة التي سبق التطرق إليها، أما عن الرقم القياسي للمعرفة أو مؤشر المعرفة فيعبر عن قدرة الدولة عن توليد وتبني نشر المعرفة بشكل ملائم لذا فهو متوسط بسيط لثلاث م²اور: الإبداع ، التعليم وتكنولوجيا المعلومات.

الجدول رقم (01):قيمة مؤشرات المعرفة و اقتصادياتها في الجزائر خلال عامي 2000 و2012.

المؤشرات	القيمة		التغير %
	عام 2000	عام 2012	
مؤشر اقتصاد المعرفة	2.85	3.79	32.98
مؤشر المعرفة	3.44	4.28	24.42
مؤشر منظومة الاقتصاد	1.09	2.33	113.76
مؤشر تكنولوجيا المعلومات	3.11	4.04	29.90
مؤشر الإبداع	3.25	3.54	8.92
مؤشر التعليم والموارد البشرية	3.96	5.27	33.08

المصدر: اعتمادا على بيانات البنك الدولي

بالرغم من حدوث ت²سن في كل المؤشرات يبقى هذا غير كاف للجزائر بالمقارنة مع دول أخرى، ونرى أن مؤشر منظومة الاقتصاد يعد عنصرا هاما لنهوض اقتصاد المعرفة، ويبدو أن المؤشر كان ضعيف في هذه الفترة وهو ما أثر سلبا على مؤشر اقتصاد المعرفة. ونلاحظ نمو كل من مؤشر التعليم ومؤشر تكنولوجيا المعلومات في الفترة من 2000 إلى 2012 وهذا راجع إلى توافر الإمكانيات المادية المناسبة في الجزائر.

وللتوضيح أكثر ولكي تكون هذه الإحصائيات ذات فائدة ت²ليلية ، من الأفضل إجراء مقارنة بين الجزائر وبعض الدول للتعرف على موقع الجزائر عالميا من حيث هذه المؤشرات، وطرح اقتراحات

التسعين والأخذ بنماذج الدول الرائدة في الاقتصاد الجديد، لذا نقوم بتليل الجدول رقم (02) التالي، الذي يوضح مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر مقارنة بدول أخرى ، وفقا لمنهجية البنك الدولي.

1.2. تحليل المؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة في الجزائر ودول أخرى
الجدول رقم (02): مؤشر المعرفة واقتصادها في الجزائر مقارنة بدول أخرى في عامي 2000 و2012.

قيمة مؤشر المعرفة		قيمة مؤشر اقتصاد المعرفة				الدول
2012	2000	2012		2000		
		الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	
4.28	3.44	96	3.79	109	2.85	الجزائر
4.80	4.24	80	4.56	89	4.15	تونس
3.25	3.33	102	3.61	92	3.74	المغرب
7.09	5.56	42	6.94	48	6.05	الإمارات العربية المتحدة
8.36	8.55	24	8.21	21	8.53	فرنسا
8.65	9.14	10	8.87	05	9.28	سويسرا
9.22	9.12	02	9.33	08	9.22	فلندا
9.00	9.38	03	9.16	03	9.32	الدنمارك
9.38	9.73	01	9.43	01	9.65	السويد
8.99	9.30	05	9.11	07	9.25	النرويج
6.05	4.67	50	5.96	76	4.60	السعودية
3.54	4.49	97	3.78	88	4.29	مصر

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

عرف مؤشر اقتصاد المعرفة تـ²سنا بنسبة 32.98% عام 2012 مقارنة بعام 2000، وهو نفس الشيء ينطبق على مؤشر المعرفة الذي تـ²سن بدوره بنسبة 24.42% ونظرا للتـ²سن الذي حققته الجزائر في مؤشر اقتصاد المعرفة ارتقت ب 14 درجة في التصنيف العالمي للبنك الدولي من بين 146 دولة، وهو ما سمح بتصنيف الجزائر من بين الدول العشر الأولى، وتـ²لديدا خامس دولة حققت أكبر تـ²سن في مؤشر اقتصاد المعرفة عام 2012 حسب تصنيف البنك الدولي (ياسع ، 2017/2016، ص166). لكن تبقى الجزائر تـ²تل مراكز متأخرة رغم التقارب بينها وبين دول عربية مثل المغرب ومصر ، إذ تبقى الفجوة بينها وبين دول أخرى مثل تونس ولو بنسبة طفيفة ، والإمارات التي عرفت كيف توجـ² اقتصادها نـ²ول التـ²ول العالمي وهو نموذج يقتدى بـ² كدولة عربية، والسويد والنرويج كأرق نماذج عالمية في الاقتصاد المعرفي الجديد.

2. منهجية قياس المعرفة العالمي في عام 2018.

يرتبط تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2018 لقياس المعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة ، وقد عبر عنـ² بمركب متعدد الأبعاد، حيث يتجلى بأشكال مختلفة عبر عدد من القطاعات المتكاملة هي التعليم بمختلف مراحلـ²، والبـ²ث والتطوير والابتكار والتكنولوجيا والاقتصاد وغيرها. تتكون هذه المنهجية من 07 ركائز أساسية وهي (فريق استشاريين و خبراء بارزين، 2018، مؤشر المعرفة العالمي <http://www.knowledge4all.com>):

- ✓ مؤشر التعليم ما قبل الجامعي:
- ✓ مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني:
- ✓ مؤشر التعليم العالي:
- ✓ مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:
- ✓ مؤشر الاقتصاد:
- ✓ مؤشر البحث والتطوير والابتكار:
- ✓ البيئات التمكينية:

2.1. وصف عام لنتائج مؤشر المعرفة العالمي 2018

تمّ تفعيل مؤشر المعرفة العالمي على 134 دولة، وهي الدول التي تتوافر فيها البيانات المطلوبة وقد جاءت سويسرا في أعلى الترتيب بينما جاءت اليمن في أسفلـ²، وعموما كانت المراتب العشرة الأولى من نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ضمنها أيضا دولة الإمارات العربية المتـ²دة في المرتبة 19 وفي المقابل كانت المراتب العشرة الأخيرة في أغلبها من نصيب دول جنوب

الصحراء الأفريقية الكبرى ومعها ثلاث دول من المنطقة العربية هي اليمن وموريتانيا والجمهورية العربية السورية، إلى جانب دولة مالي وجمهورية كونغو الديمقراطية.

²⁴ أما على مستوى المؤشرات القطاعية فنجد أن المرتبة الأولى لمؤشر التعليم قبل الجامعي حازت عليها بلجيكا بقيمة 79.8 أما المرتبة 134 فكانت لي مالي. أما بالنسبة لمؤشر التعليم التقني والتدريب المهني فتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية الترتيب ب 85.9 وكانت المرتبة الأخيرة لليمن ب قيمة 28.3، وفيما يخص التعليم العالي فتصلت سويسرا على المرتبة الأولى ب 67.4 فيما كانت أيضا المرتبة الأخيرة أيضا لليمن ب قيمة 17.6، والمؤشر الرابع أي البعث والتطوير والابتكار كان من نصيب المصدر عالميا في هذا المجال اليابان بقيمة 64.9 والمرتبة الأخيرة كانت ل التوغو ب 8.0، أما فيما يخص مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالمرتبة الأولى كانت ل لكسمبورغ بقيمة 81.2 والمرتبة 134 لجمهورية الكونغو الديمقراطية. أما المؤشر السادس أي الاقتصاد فتصدرت سنغافورة الترتيب ب 76.1 فيما كانت آخر رتبة 134 ل بروندي ب 27.9. وآخر مؤشر من المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي البيئات التمكينية الذي احتلت فيه النرويج الرتبة الأولى بقيمة 86.2 واليمن آخر الترتيب بقيمة 25.7. وكشفت النتائج عن وجود تفاوت نسبي بين القطاعات، حيث كانت أعلى المتوسطات في البيئات التمكينية وأضعفها في قطاع البعث والتطوير والابتكار. كما أظهرت النتائج وجود تفاوت بين الدول.

ومن خلال المؤشرات السابقة يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم بكل مراحله وأشكاله والتنمية المستدامة (التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والتنمية البيئية)، إذ لا يمكن تحقيق التنمية إلا إذا تم استثمار القوة البشرية المؤهلة بكفاءة، لذا فإن عملية التعلم هي أساس (BENOUNISSA, et al 2017, P56) عملية التنمية المستدامة، فهناك علاقة سببية بين التعليم وباقي المؤشرات والتي تؤدي إلى نشأة الاقتصاد المعرفي.

كما أن للتعليم دور في تراكم رأس المال البشري، ويجب أن نتذكر أن تأثيرات التعليم على النشاط الاقتصادي والنمو ليست قصيرة المدى، بل متوسطة وطويلة المدى. فغالبا ما ترتبط التجربة الآسيوية الناجحة للنمو المرتفع بتعبئة العامل البشري، لا سيما من خلال التدريب والتعليم (Djefflat, 2012.p84)

وبالنسبة للجزائر يبدو أن هناك مشكلة عامة في جودة نظام التعليم بالنظر إلى حجم الموارد المخصصة لنظام التعليم، والتي ربما تجاوزت 09٪ من الناتج المحلي الإجمالي (Haudeville &)

**الإدارة العمومية الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي
(2018-2008)**

(Bouacida, 2020,P12) في بعض السنوات، فإن النتائج أقل بكثير مما يمكن توقعه²، قد يكون هذا نتيجة لمستويات غير كافية من المتطلبات في التعليم الابتدائي والمتوسط وإهمال أهداف جودة التدريس.

2.2. مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2018 في الجزائر ودول أخرى

مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2018 في الجزائر ودول أخرى

اسم البلد	مؤشر المعرفة		التعليم قبل الجامعي		التعليم التقني والتدريب المهني		التعليم العالي		البحث والتطوير والابتكار		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		الاقتصاد		البنية التحتية	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
الجزائر	104	39	85	50.6	122	38.0	80	36.6	58	24.8	107	37.2	115	36.1	117	47.4
تونس	82	44	87	48.9	91	46.4	52	43.4	63	24.2	84	46.3	75	43.1	101	52.9
المغرب	94	41	89	48.8	110	42.0	93	33.2	84	20.3	76	49.2	68	44.8	109	50.5
الإمارات العربية	19	62	13	72.7	14	63.4	20	53.4	36	31.3	16	74.1	02	67.7	41	70.7
السعودية	66	47	74	52.9	117	41.0	63	40.1	38	30.3	48	56.8	47	49.9	87	57.7
مصر	99	39	110	41.0	113	41.5	59	41.7	108	17.2	90	44.2	90	41.3	118	46.4
فرنسا	17	63	08	75.0	43	53.6	18	54.4	12	53.4	19	72.8	28	55.2	31	74.3
فلندا	02	69	05	77.3	02	74.8	12	55.4	08	56.7	11	75.8	15	59.6	07	82.0
الدنمارك	11	65	11	73.1	57	51.9	05	59.8	09	54.5	07	77.7	19	58.0	08	81.9

السويد	03	69	10	74.3	10	67.6	07	57.5	06	60.0	08	77.6	16	59.6	05	83.4
النرويج	13	65	12	72.9	08	69.3	11	55.6	23	42.6	17	73.9	36	52.8	01	86.2
سويسرا	01	73	06	76.6	03	74.0	01	67.4	03	61.9	04	78.7	05	65.8	03	84.6

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مؤشر المعرفة العالمي 2018.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر احتلت الرتبة 104 من مجموع 134 دولة تم دراستها بمؤشر معرفة قدر ب 39 علما أن المتوسط العالمي قدر ب بقيمة 48 أي أنها أقل حتى من المتوسط، ونجد أن² بالنسبة لمؤشر التعليم قبل الجامعي ت²صلت الجزائر على الرتبة 85 بقيمة 50.6 فيما ت²صلت فلندا على المرتبة 05 بقيمة 77.3، وتقريبا نفس الشيء بالنسبة لمؤشر التعليم العالي حيث ت²صلت الجزائر على الرتبة 80 بقيمة 36.6 والرتبة الأولى كانت لسويسرا ب 67.4 أي نلاحظ أن الجزائر تقريبا بقيت م²افضة على نفس مستوى قيمة مؤشر التعليم والموارد البشرية لعام 2012. أما بالنسبة لمؤشر الب²ث والتطوير والابتكار نجد أن الجزائر في المرتبة 58 وهي رتبة مقبولة و تعتبر أحسن رتبة للجزائر بالنسبة للمؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمي 2018 رغم أن المؤشر حاز على أدنى قيمة ب 24.8. وكانت رتبته² بالنسبة للسويسرا الثالثة بقيمة 61.9 وبذلك نرى أن الب²ث والتطوير والابتكار في الجزائر تطور بشكل ملحوظ مقارنة بسنة 2012. حيث احتلت الجزائر المرتبة 100 حسب تقرير مؤشر الابتكار العالمي (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017).

www.wipo.int/publication/global innovation-index/ar/details كما بلغ معدل الإنفاق على الب²ث والتطوير سنة 2017 في الجزائر 0.5334% من إجمالي الناتج المحلي حسب

<https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?view=chart>

قاعدة بيانات البنك الدولي). كما قدر عدد براءات الاختراع 149 براء اختراع بالنسبة للمقيمين و 594 براء بالنسبة لغير المقيمين بالنسبة للجزائر سنة 2017 وهذا حسب تقرير البنك الدولي. (البنك الدولي wordbank.org/kam). (word bank.KAM)

ثالثاً: الحكومة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي (المعرفي)

1. ماهية الحكومة الالكترونية

يعرف البنك الدولي (2015) الحكومة الإلكترونية إلى أنها استخدام الهيئات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات التي يمكنها ت²ويل العلاقات مع المواطنين والشركات وأقسام الحكومة الأخرى، يمكن لهذه التكنولوجيات أن تخدم مجموعة متنوعة من الغايات المختلفة: تقديم أفضل للخدمات الحكومية للمواطنين وت²سين التفاعل مع قطاع الأعمال والصناعة وتمكين المواطنين من خلال الوصول إلى المعلومات أو إدارة حكومية أكثر كفاءة. يمكن أن تكون الفوائد الناتجة أقل

ضرراً وأفضل في الشفافية وأكثر راحة وتزيد من الإيرادات و/أو تخفض التكاليف (Rapport United Nations, 2018,p266) كما تعرف: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العمومية، مع ما تتطلبه من تغييرات على المستوى التنظيمي ومهارات جديدة للموظفين والهدف منها تسن الخدمات العمومية، تعزيز مسار الديمقراطية، ودعم السياسات العمومية (حديث، 2017.ص03).

2. تحليل المؤشرات الفرعية للحكومة الالكترونية

يشمل تقرير (2018) حالة الحكومات الالكترونية في 193 دولة وهي الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ويتضمن مؤشرين رئيسيين:

- (1) مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EGDl ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية وهي:
 - ✓ مؤشر الخدمات الالكترونية OSI
 - ✓ ومؤشر رأس المال البشري HCI
 - ✓ ومؤشر البنية التحتية للاتصالات TII.
- (2) مؤشر المشاركة الالكترونية: ويتضمن 03 عناصر وهي:
 - ❖ المعلومات الالكترونية: تزويد المواطنين بالمعلومات العامة وإمكانية الوصول إلى المعلومات
 - ❖ الاستشارات الالكترونية: إشراك المواطنين في المساهمات والمداورات حول السياسات العامة والخدمات.
 - ❖ صنع القرار الالكتروني: تمكين المواطنين من خلال المشاركة في تصميم السياسات العامة والإنتاج المشترك لمكونات الخدمة الالكترونية.

2.1. تطور مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII في الجزائر ومقارنته بدول أخرى.

جدول رقم (04): تطور عدد مستخدمي الهاتف الثابت في الجزائر لكل 100 شخص خلال الفترة (2018-2008)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
9.85	9.91	8.40	8.22	7.96	8.21	8.80	8.34	8.12	7.29	8.84

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات

يشير المتغير الخاص بإجمالي عدد الهواتف الثابتة لكل 100 شخص على مستوى الجزائر حدوث
ت²سن طفيف عام 2017. ويمكن القول أن هذا المتغير عرف تقريبا استقرارا منذ عام 2008
ويرجع ذلك لتوجه² المواطن إلى الهاتف النقال.
جدول رقم (05):تطور عدد مستخدمي الهاتف النقال في الجزائر لكل 100 شخص خلال
الفترة (2008-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
121.9	110.8	116	108.8	111.24	103.6	100.4	97.11	91.11	92.63	77.83

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن معدل استخدام الهاتف النقال في الجزائر سجل
نموا ملحوظا من عام 2009 إلى 2018. وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى فتح هذا السوق للاستثمارات
،وهذا مالم يعرف² الهاتف الثابت.كما أن تطور خدمة الجيل الثالث منذ 2013 جعل استعمال² في
متناول الجميع ودخول خدمة الجيل الرابع في عام 2016.

جدول رقم (06):تطور عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر لكل 100 شخص خلال
الفترة (2008-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
59.6	47.69	42.94	38.2	29.5	22.5	18.2	14.9	12.5	11.23	10.18

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر بشكل ملحوظ حيث
ارتفع في ظرف عشر سنوات حوالي 06 أضعاف فقد ارتفع من 10.18 سنة 2008 إلى 59.6 سنة
2018.

هناك أكثر من نصف سكان العالم موصولون حالياً بالإنترنت. بنهاية عام 2018 وصل عدد
مستعملي الإنترنت 51.2 في المائة من الأفراد أي ما يساوي 3.9 مليار نسمة. ويمثل ذلك خطوات
هامية²و مجتمع معلومات عالمي أكثر شمولاً. ففي البلدان المتقدمة، هناك أربعة أفراد من بين كل
خمسة أفراد موصولون بالإنترنت وهو ما يصل إلى مستويات التشبع. وفي البلدان النامية، فبالرغم
من أن² لا تزال هناك فسحة للزيادة، تبلغ نسبة الأفراد من مستعملي الإنترنت 45 في المائة. وفي أقل

الإدارة العمومية الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي
(2018-2008)

البلدان نمواً البالغ عددها 47 بلداً في العالم، لا يزال انتشار الإنترنت منخفضاً نسبياً وهناك أربعة أفراد من كل خمسة أفراد (80 في المائة) لا يستعملون الإنترنت (الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، 2018، ص 01)..

والجدول الموالي يقارن بين الجزائر ودول أخرى فيما يخص المؤشرات السابقة

الجدول رقم (07): مؤشر البنية التحتية للاتصالات وعناصره (الفترة 2016)

الدولة	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 ساكن	اشتراكات الهاتف النقال-الخلوي لكل 100 ساكن	النسبة المئوية لامتداد الشبكة للأفراد (الساكن) لكل 100 ساكن للإنترنت	اشتراكات النطاق العريض اللاسلكي لكل 100 ساكن
الجزائر	0.3889	8.38	115.85	42.95	7.04
تونس	0.4066	8.55	125.25	49.6	5.62
المغرب	0.3697	5.87	117.68	58.27	3.56
الإمارات ع.م.	0.8564	24.66	214.73	90.6	14
السعودية	0.5334	11.27	148.51	73.75	10.19
مصر	0.3222	6.39	102.2	41.25	4.67
فرنسا	0.7979	60.27	104.4	85.62	42.74
فلندا	0.7284	8.31	133.85	87.7	31.11
الدنمارك	0.7978	27.26	122.29	96.97	42.54
السويد	0.7835	31.56	127.5	89.65	37.41
النرويج	0.7131	15.34	109.04	97.3	40.35
سويسرا	0.8428	47.23	133.81	89.13	45.13

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات ديسمبر 2017

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن البنية التحتية للاتصالات في الجزائر ما زالت بعيدة على المعدل العالمي رغم امتلاك الجزائر على إمكانيات اقتصادية جيدة. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القاعدة الأساسية للبيئة الرقمية لتقليص الفجوة الرقمية مع الدول المتقدمة .

2.2. مؤشر رأس المال البشري في الجزائر ومقارنته بدول أخرى

جدول رقم (08): مؤشر رأس المال البشري في الجزائر ومقارنته بدول أخرى

اسم البلد	مؤشر الخدمة غير OSI الانترنت	مؤشر رأس المال البشري HCI	مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية FGD	ترتيب 2016 EGD	ترتيب 2018 EGD	مؤشر المشاركة الالكترونية EPI	الترتيب 2018 EPI
الجزائر	0.2135	0.6640	0.3889	0.4227	150	130	0.2022	165
تونس	0.8056	0.6640	0.4066	0.6254	72	80	0.7978	53
المغرب	0.6667	0.5278	0.3697	0.5214	85	110	0.7753	56
الإمارات العربية	0.9444	0.6877	0.8564	0.8295	29	21	0.9438	17
السعودية	0.7917	0.8101	0.5339	0.7119	44	52	0.7135	67
مصر	0.5347	0.6072	0.3222	0.4880	108	114	0.5393	109
فرنسا	0.9792	0.8598	0.7979	0.8790	10	09	0.9663	13
فلندا	0.9653	0.9509	0.7284	0.8815	05	06	01	01
النمرك	1.0000	0.9472	0.7978	0.9150	09	01	01	01
الصوم	0.9144	0.9366	0.7825	0.8882	06	05	0.9382	19
الترينيداد	0.9514	0.9025	0.7131	0.8557	18	14	0.9775	11
سويسرا	0.8472	0.8660	0.8428	0.8520	28	15	0.8427	41

المصادر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معهد اليونسكو للإحصاء

<http://data.uis.unesco.org>

يتكون مؤشر رأس المال البشري من أربعة عناصر، وهي: (01) معدل معرفة الراشدين بالقراءة والكتابة، (02) معدل التسجيل الإجمالي في المراحل الابتدائية والثانوية وما بعد الثانوية، (03) سنوات الدراسة المتوقعة و(04) متوسط سنوات الدراسة. ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر رأس مال البشري في الجزائر قدر ب 0.6640 وهو معدل يعادل ما حصلت عليه تونس ويقارب الإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية. وهذا ما أكدته تقرير التنافسية العالمي (2018-2017) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (www.wefrum.org.2018) أين حلت الجزائر في المرتبة 86 في تقرير التنافسية العالمي حيث ساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تصنيف الجزائر التي تصلّت عليها في تقرير التنافسية العالمي خاصة نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس (المرتبة 51 عالمياً) ونسبة التلاميذ الملتحقين بالتكوين في الطور الثانوي (المرتبة 47 عالمياً).

2.3. ترتيب الجزائر بالنسبة لمؤشرات الحكومة الالكترونية

جدول رقم(09):ترتيب الجزائر بالنسبة لمؤشرات الحكومة الالكترونية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018

EPI مؤشر المشاركة الالكترونية			EGDI مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية						المؤشر / السنوات
القيمة	الترتيب	*التغيير	TII	HCI	OSI	التغيير	الترتيب	القيمة	
0.0227	152	-	0.1280	0.7114	0.2241	-	121	0.3515	2008
0.0143	157	-5	0.1248	0.7377	0.0984	-10	131	0.3181	2010
0.0526	124	+33	0.1812	0.6463	0.2549	-1	132	0.3608	2012
0.0784	172	-48	0.1988	0.6543	0.0787	-4	136	0.3106	2014
0.1186	167	+5	0.1934	0.6412	0.0652	-14	150	0.2999	2016
0.2022	165	+2	0.3889	0.6640	0.2153	20+	130	0.4227	2018

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على تقارير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية للسنوات:2008-2010-2012-2014-2016-2018
<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports>

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن التغيير الحاصل في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EGDI مرتبط بالمؤشرات الفرعية الثلاث، إذ أن مؤشر الخدمة الالكترونية OSI شهد تغيرات إذ وصل إلى ذروته² عند 0.2241 سنة 2008 لينخفض بعدها سنة 2010 إلى 0.0984 ثم يرتفع إلى 0.2549 سنة 2012 ليسجل بعد ذلك أدنى مستوا³ سنة 2016 ، نلاحظ حسب الجدول أن قيمة هذا المؤشر منخفضة جدا مقارنة مع المؤشرات الأخرى، ومن خلال هذا المؤشر يتضح لنا مدى النقص الفادح الذي تعاني⁴ الخدمات الالكترونية في الجزائر مقارنة مع دول العالم من حيث

خدمات المعلومات الأساسية والتفاعلية مع الأفراد وبين هذا التذبذب غياب الدولة على شبكة الانترنت، ورداءة المواقع الرسمية الحكومة وقطاعاتها الوزارية ولربما غياب تام لهذه الخدمات أو عدم توفرها تماما.

وإذا جئنا إلى مؤشر رأس المال البشري HCI، نجد أنه في سنة 2010 عرف ارتفاع قدر بـ 0.7377 لينخفض بعدها حتى يصل سنة 2018 إلى 0.6640. ويعتبر هذا المؤشر من أحسن المؤشرات التي حققتها الحكومة الالكترونية في الجزائر، ولربما هذا راجع إلى تنويع العناصر والمقومات التي يعتمد عليها في حساب كفاءة الأمية والتعليم ومتوسط سنوات التعليم ودرجة التعلم لدى الكبار وكل هذه العوامل ساعدت نوعا ما في الرفع من مستوى المؤشر.

وإذا انتقلنا إلى المؤشر الثالث المتمثل في مؤشر البنية التحتية للاتصالات TI، ففي سنة 2008 نجده عند 0.1280 ليرتفع بعدها ارتفاعا طفيفا مـ 0.1934 عند سنة 2016، ليرتفع سنة 2018 إلى 0.3889، ليعكس هذا المؤشر تنويع البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية إذ أنه يعتمد في قياس العناصر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رغم أنه يدل على النقص الذي هي عليه البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة فيما يتعلق بشبكة الانترنت التي تعاني منها الجزائر مقارنة مع دول العالم، ومما لا شك فيه أن الجزائر تشهد تخلفا كبيرا في هذا الميدان رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتطوير هذا القطاع الحساس، ولربما الارتفاع الذي رأيناه كان نتيجة لإدخال بعض من تكنولوجيا الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية مثل الجيل الثالث والرابع من الهاتف النقال أو الألياف البصرية وارتفاع عدد مستخدمي الانترنت.

ونتيجة لكل ذلك يتأثر مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EGDI هو الآخر كونه يتسبب على أساس المؤشرات الثلاثة المذكورة آنفا باعتبارهم عناصر مشكلة لـ، وعلى هذا الأساس نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تذبذب أداء مؤشر EGDI، متأثرا بالمؤشرات الأخرى حيث انتقل من 0.3515 سنة 2008 إلى 0.3608 سنة 2012. ليصل سنة 2018 إلى ذروته عند 0.4227، إلا أن أداء هذا المؤشر بالنسبة للحكومة الالكترونية في الجزائر يعتبر منخفضا وضعيفا جدا وأقل بكثير من المعدلات العالمية، ما يصنفها في المراتب الأخيرة مع الدول الصغرى والمتخلفة، حيث نلاحظ ابتعاد الجزائر أكثر فأكثر إذ أنها انتقلت من المرتبة 121 عالميا سنة 2008 إلى المرتبة 130 سنة 2018. وأخيرا مؤشر المشاركة الالكترونية EPI باعتباره مؤشر تكميلي لمؤشر EGDI. نلاحظ أن أداء هذا المؤشر

منخفض جدا لا يتعدى 0.2022، إذ سجل هذا المؤشر النوعي 0.0134 سنة 2010 ليرتفع بعدها ارتفاعا طفيفا ليصل سنة 2012 إلى 0.0526، وفي المقابل نجد أن ترتيب الجزائر وفقا لهذا المؤشر EPI في انخفاض كبير رغم ارتفاع أدائه إذ احتلت الجزائر سنة 2012 المرتبة 124 ووصلت إلى مرتبة 172 سنة 2014 رغم أن أداء المؤشر EPI كانت مرتفعة مقارنة ب 2012، واحتل المركز 165 سنة 2018 رغم ارتفاع أداء مؤشر المشاركة الالكترونية EPI، مما يدل على تقدم دول أخرى في هذا المؤشر وتخلف الجزائر في^[7].

الإدارة العمومية الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي
(2018-2008)

2.4. مقارنة لمؤشر الحكومة الالكترونية ومؤشراته الفرعية بالنسبة للجزائر ودول أخرى
جدول رقم (10): مقارنة لمؤشر الحكومة الالكترونية ومؤشراته الفرعية بالنسبة للجزائر ودول
أخرى

اسم البلد	مؤشر الخدمة عبر الانترنت OSI	مؤشر رأس المال البشري HCI	مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EGD	ترتيب 2016 EGDI	ترتيب 2018 EGDI	مؤشر المشاركة الالكترونية EPI	الترتيب 2018 EPI
الجزائر	0.2135	0.6640	0.3889	0.4227	150	130	0.2022	165
تونس	0.8056	0.6640	0.4066	0.6254	72	80	0.7978	53
المغرب	0.6667	0.5278	0.3697	0.5214	85	110	0.7753	56
الإمارات العربية	0.9444	0.6877	0.8564	0.8295	29	21	0.9438	17
السعودية	0.7917	0.8101	0.5339	0.7119	44	52	0.7135	67
مصر	0.5347	0.6072	0.3222	0.4880	108	114	0.5393	109
فرنسا	0.9792	0.8598	0.7979	0.8790	10	09	0.9663	13
فلندا	0.9653	0.9509	0.7284	0.8815	05	06	01	01
الدنمارك	1.0000	0.9472	0.7978	0.9150	09	01	01	01
السويد	0.9444	0.9366	0.7835	0.8882	06	05	0.9382	19
النرويج	0.9514	0.9025	0.7131	0.8557	18	14	0.9775	11
سويسرا	0.8472	0.8660	0.8428	0.8520	28	15	0.8427	41

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على تقارير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية للسنوات:

<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports> 2018-2016

نلاحظ أن الجزائر الأضعف بين البلدان المقارنة من حيث مؤشر الخدمة عبر الانترنت OSI بـ 0.2135 والأضعف بمؤشر المشاركة الالكترونية EPI قدر بـ 0.2022 وهذا ما جعلها تحتل المرتبة 130 في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EGD بقيمة 0.4227 وهو الأدنى بين البلدان المقارنة. كما يشهد مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII قيمة متدنية مقارنة بكل الدول المقارنة عاد مصر. أما مؤشر رأس المال البشري HCI الذي بلغت قيمته 0.6640 وهو أحسن مؤشر بالنسبة للجزائر حيث يعادل ما تـ وصلت عليه تونس ويفوق ما وصلت إليه المغرب ومصر. ومن خلال الجدول نلاحظ أن دولة الإمارات أصبحت رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتفوقت على الدول الغربية. مما سمح بإطلاق مبادرة الحكومة الذكية، وهو مشروع أكثر تطوراً من مشروع الإدارة الإلكترونية، بل هي مرحلة أكثر تقنية ، وهي تسعى من أجل تقديم الخدمات الإلكترونية عن طريق الجوال (عبد العال، 2016، ص 294).

ومن خلال ما سبق من دراسة لمختلف البيانات والمؤشرات والإحصائيات التي تـصلنا عليها والواردة في الجداول السابقة يتبين لنا مدى التراجع الكبير في تكنولوجيا والاتصال وجاهزية البنية التحتية والتكنولوجية ورداءة الخدمات الالكترونية ونوعيتها في الجزائر، رغم الإمكانيات التي صرفت في هذا المجال.

رابعا: أثر اقتصاد المعرفة في الجزائر على تطوير الإدارة العمومية

قد أسهم الاقتصاد المعرفي عالميا وعربيا في تطوير مختلف مؤسساتها الخاصة والعمومية فكيف كانت إسهامات الاقتصاد المعرفي في الجزائر من أجل تطوير الإدارة العمومية.

1. تعريف الإدارة الالكترونية:

تعرف الإدارة العمومية بأنها الإدارة التي تختص بتنفيذ السياسة العامة للدولة من خلال عمليات مترابطة وفق تسلسل وتتابع معين (عدمان، 2018، ص 35).

لقد أجمع العديد من الباحثين مثل (فيبر، دروس، هيربرت سيمون) بأن الإدارة العامة تمثل مجموعة العمليات والمبادئ والقواعد والأساليب العلمية، الفنية، العملية والقانونية التي تجمع شتات الجهود والوسائل المادية والبشرية والتنظيمية العامة تـركها وتوجهها بواسطة عمليات التخطيط، التنظيم والرقابة لتـقيق الأهداف العامة الرسمية المحددة في السياسة العامة

للدولة والمرسومة في كافة الوثائق والمواثيق والنصوص القانونية التنظيمية الرسمية والنافذة المفعول بها في الدساتير (إسماعيل، 2015، ص 180).

2. مشاكل التي واجهتها الإدارة العمومية الجزائرية:

شهدت الإدارة العمومية الجزائرية مشكلات عديدة يمكن تلخيصها في:

- ✓ بيروقراطية متصلبة: ما يميز سلوك القادة الإداريين هو التطبيق الحرفي لأوامر القيادات العليا مما وسع الهوة بينهم وبين رؤوسهم وبين الإدارة والمواطنين .
- ✓ المركزية الشديدة: يميل القادة الإداريين إلى المركزية وعدم تفويض السلطة والمسؤولية ما ينتج عنها صعوبة بين الالتزام بالإجراءات والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية.
- ✓ التهرب من المسؤولية: ما يميز الإدارة العمومية الجزائرية هو غياب الالتزام والشعور بالمسؤولية لدى أغلبية القادة من جهة وبروز مشكلة عدم تطابق المسؤولية مع السلطة المخولة للموظفين من جهة أخرى .
- ✓ استغلال النفوذ: يسعى معظم القادة الإداريين للوصول إلى المناصب العليا لتفريق المصالح الشخصية والأهداف الذاتية لا غير وبسط النفوذ والسلطة.
- ✓ الولاء للرئيس وليس للوظيفة: نجد ظاهرة الولاء للرؤساء في الدول النامية ككل ما يجعل شخصية الرؤوسين تذوب وتنصهر ويكتفوا بالتبعية التامة .
- ✓ هجرة الكفاءات من القطاع العام: تعاني الإدارة العمومية الجزائرية من ظاهرة هجرة الإطارات الأكفاء إلى القطاع الخاص أو إلى خارج الوطن أين يجدون اعتبار مادي ومعنوي .
- ✓ الفساد الإداري: خطوة الفساد الأولى هي في التمييز بين المواطنين الذين يتجهون إلى الإدارات العمومية لطلب العمل أو الاستفادة من خدماتها "الأقربون أولى بالمعروف"، أما ثاني خطوة فهي قبول الرشاوى إما لتسهيل الخدمات أو إنجاز بعض المعاملات غير الرسمية وتنتهي بوضع يده على الأموال العمومية. والفساد الأكبر يتفق عند تالف الفساد الإداري مع الفساد السياسي لتصبح الدولة موقفا للنصب والتهب والسرقة،
- ✓ انتشار ظاهرة التسبب واللامبالاة: إن ظاهرة التسبب متجذرة داخل الإدارة العمومية الجزائرية، وتظهر أكثر في المستويات الإدارية الدنيا، والتي تتعامل بشكل مباشر مع المواطنين البلدية مثلا، التماطل في تقديم الخدمة، وأيضا الأخطاء المرتكبة في ملأ الأوراق الإدارية.

3. مشروع الجزائر الإلكترونية:

تبنت الجزائر مشروع الجزائر الإلكترونية والذي يعكس مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بضرورة عصرنة القطاع الحكومي وما تمليه² عليه² الحاجة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي مست أغلب الدول المتقدمة وتشكل المعركة الرقمية وتدعيم الرأسمال البشري أساسا للرهانات التي تطرحها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعاملا لمواجهة ت²ديات العولمة (عيسى ، ، 2017/2018، ص79). وتم تنظيم خطة العمل الجزائرية والتي ضمت ثلاثة عشر م²ورا (13) تضمنت ت²ديد أهداف م²لدة وأساسية والمراد ت²قيقها ب²لول عام 2013) والموضحة في تقرير اللجنة الإلكترونية 2008 (E-Algeria)

(Idoughi& Djeddi, 2013,p90) ومع هذا سجلت الإستراتيجية ومؤسسات قطاع تكنولوجيا المعلومات عدة مشاريع كبيرة: كمشروع أسرتك، مشروع الوصول إلى الانترنت لستة ملايين مواطن، مشاريع الحظائر التكنولوجية، مشاريع الهاتف النقال مشروع بطاقات السحب والدفع لبريد الجزائر، مشروع بطاقة الشفاء، وغيرها.

4. وزارة الداخلية أنموذجا لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

وزارة الداخلية من أول الوزارات التي سارعت بالتوسع في تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال تنفيذها لعدة مشاريع في هذا الإطار والتي تتمثل خاصة في:

4.1. مشروع البلدية الإلكترونية

دشنت أو بلدية الكترونية بالجزائر يوم 14 مارس 2011 بالمقر الفرعي الإداري في باتنة (شرق الجزائر) وأصدرت أول شهادة ميلاد في بضع ثوان على مستوى الشباك الإلكتروني وهي تقنية تجسد إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى المقر الرئيسي للحالة المدنية وتستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج والوفاة في انتظار تمديد العملية إلى كافة الوثائق (سعيد ، ، أكتوبر 2015، صف²ة 88).

4.2. بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين

تم تعميم مشروع الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية الهادف لتخفيف الإجراءات والوثائق لطالبي جواز السفر، بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية وكذا تقليص آجال معالجة ومراقبة البيانات عبر جميع بلديات الوطن انطلاقا من تاريخ 25 مارس 2019 ليشمل 1584 مقر بلدية وملحقة بلدية مع توسيع العملية بصفة تدريجية ابتداء من 21

أفريل 2019 لتشمل معالجة طلبات رخصة السياقة البيومترية على أن تعمم الخدمة قبل نهاية الشهر.

وفي سياق آخر ويهدف تقديم خدمة عمومية ذات جودة للمواطنين، تعزم الوزارة "إطلاق عمليات مهمة في مجال العصرية على غرار رقمنة الإدارة المركزية وتعميم مشروع البلدية الإلكترونية، علما أن نسق إنتاج الوثائق المؤمنة وتيرة متقدمة، حيث تم تسجيل، الى غاية 2 ماي 2018، 13.980.233 جواز سفر بيومتري و 14.540.985 بطاقة تعريف بيومترية إلكترونية و 41.547 رخصة سياقة بيومترية إلكترونية.

4.3. رخصة السياقة و البطاقة الرمادية الالكترونيين:

أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، عن الشروع في تعميم إصدار رخص السياقة البيومترية بالتنقيط عبر كافة بلديات الوطن، وذلك اعتبارا من نهاية شهر ماي 2019. وأوضحت الوزارة في بيان لها، أن تعميم عملية إصدار رخص السياقة البيومترية الالكترونية بالتنقيط "عبر كامل بلديات الوطن (1541) اعتبارا من تاريخ 31 ماي لصالح المترشحين الجدد والمعنيين بالأصناف الجديدة"، يدخل في إطار "تنفيذ إستراتيجية وزارة الداخلية الرامية إلى عصرية الإدارة وتكملة تجسيد مشروع الإدارة الالكترونية". وأضافت الوزارة أن^[2] "سيتم الشروع ابتداء من تاريخ 25 جوان 2019 في إصدار رخصة السياقة البيومترية لصالح المواطنين الحائزين على رخص السياقة القديمة (الورقية) والمعنيين ب^[2]الات التجديد، وتخص هذه العملية في المرحلة الأولى بلديات الجزائر العاصمة، وستعمم لاحقا بصفة تدريجية عبر كل بلديات الوطن". حيث تم استصدار 100000 رخصة سياقة بيومترية الكترونية إلى غاية 28 جويلية 2019. سيتمكن الجزائريون، بداية سنة 2020 كأقصى تقدير، من الحصول على الشهادة الإلكترونية لترقيم المركبات. والتي ستعوض البطاقة الرمادية، حيث ت^[2]توي على شري^[2]ة إلكترونية تتضمن كل المعلومات المتعلقة بالسيارة وكذا صاحبها، وهو ما سيمكن من ت^[2]ديد رقم تسلسلي وطني طيلة فترة سير السيارة ولن يتغير عند انتقالها من مالك إلى آخر.

حيث ستتضمن الشهادة الإلكترونية لترقيم المركبات، كل المعلومات المتعلقة بالمراقبة التقنية، وكذا كل المعطيات حول استهلاك الوقود، إلى جانب تأمين السيارة ضمن شري^[2]ة إلكترونية، وهي المعلومات التي يتم الشروع في استعمالها ميدانيا من قبل أعوان الأمن لمراقبة المركبات تدريجيا وحسب كل تطبيق، تنفيذا لمسعى عصرية الإدارة وتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية (دراجي و موساوي، جانفي 2018 صف^[2]ة 32).

4.4. التسجيل الإلكتروني للحج

شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عملية التسجيل الإلكتروني للحج سنة 2016 وذلك عبر كافة بلديات الوطن، وساهم هذا الإجراء في تخفيف العبء على المواطنين في التنقل واستخراج الوثائق والانتظار لدى شبك البلدية. و أضاف المدير العام للديوان الوطني للحج والعمرة أن هذا التسجيل الإلكتروني ستعقب²⁷ في الموسم المقبل القرعة الإلكترونية.

الخاتمة:

أدت التطورات المتلاحقة إلى ظهور تغييرات جوهرية في الاقتصاد فظهر الاقتصاد المعرفي الذي أصبح سمة من أهم سمات اقتصاديات الدول المتقدمة وقد بقيت دول العالم الثالث بعيدة عن هذا الواقع الجديد ومنها الدول العربية والجزائر و ظهر هناك تفاوت واضح بين الجزائر و الدول المتقدمة وحتى مع البلدان العربية حيث أصبحت اقتصاديات الدول تقاس في تطورها على مدى التوجه² و رقمنة اقتصادها ومن خلال الدراسة السابقة التي تطرقنا فيها إلى دراسة واقع الاقتصاد المعرفي و مؤشرات تنمية الحكومة الالكترونية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018، والتي يفترض أن تظهر فيها ملاح نجاح مشروع الحكومة الالكترونية الجزائر الالكترونية 2013 وفقا للإستراتيجية التي رسمتها الدولة منذ تاريخ 2009، إلا اننا³ سجل هبوط كبير في ترتيب الجزائر عالميا وفقا للمؤشرات التي أشرنا إليها سابقا، ومعها انخفاض في باقي المؤشرات الفرعية، سواء من حيث مؤشرات الاقتصاد المعرفي أو مؤشرات الحكومة الالكترونية مما يؤكد أن مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر تعترضه معوقات كثيرة ومؤثرة أعاققت تقدم هذا المشروع، رغم المجهودات التي تبذلها الدولة بذلها في هذا الإطار، من إمكانيات مالية وبشرية ومادية سخرت للوصول إلى الأهداف المسطرة، غير أنها تبدو غير كافية لتقيق ذلك. وهذا ما لمسناه عند دراسة وتليل وزارة الداخلية كنموذج لتطبيق مشروع الجزائر الالكترونية ، حيث قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية التي تندرج في إطار رقمنة الإجراءات الإدارية لكن مازالت تعتبر في مراحلها الأولى.

من خلال العرض المقدم، ومناقشة منا لتوضيح إسهامات الاقتصاد المعرفي في تيسير أداء الإدارة العمومية ، يمكن استنتاج هذه الإسهامات فيما يلي:

- ✓ تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال. الإبداع ، التعليم والمحيط الاقتصادي الجيد من مقومات الاقتصاد الجديد.
- ✓ إن تكاملية التكنولوجيا بإدارة المعرفة، ستيح فرصة تيسير أداء الإدارة العمومية.
- ✓ إن نجاح عملية تطوير الخدمات العمومية مرتبط بعوامل استخدام تطبيقات التكنولوجيا المقدمة ،توفر رأس المال الفكري، وثقافة الخدمة العمومية.
- ✓ يلعب الإبداع والابتكار دورا أساسيا في مجال الخدمات والوصول إلى خدمات جديدة أو تعديل على الخدمات الحالية.

لكن على الرغم من إطلاق الجزائر لمشروع الحكومة الإلكترونية ، إلا أننا هناك مجموعة من الصعوبات تعيق فعاليتها:

- التأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات ، وتباينها من منطقة لأخرى وتأسيسا عليها فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية مع دول العالم المتقدم في هذا المجال.
- محدودية انتشار الانترنت في الجزائر ، حيث أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالمي لا يزال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة ، إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال 14.36% ، مقارنة بالجزائر التي لا تتعدى سوى 5.33%.
- التعاملات المالية الإلكترونية ، لا تزال في بدايتها ، رغم مرور عدة سنوات على شروع السلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية ، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة ، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين ، وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني ، والتأخير الكبير في تبيين حساباتها.
- محدودية الجانب التشريعي في هذا المجال، وذلك من خلال غياب التشريعات المناسبة ، حيث تفتقر الأعمال الإلكترونية إلى وضع أنظمة وتشريعات تتناسب مع طبيعتها ، مما يستلزم الدقة والوعي التام بكافة جوانب التقنية المستخدمة في هذه التطبيقات ، لتتقيد الأمن المعلوماتي، والذي هو أمر ليس من السهل إنجازه ، من حيث الوقت المتاح ودرجة تداخلها مع جوانب الحياة المختلفة، بالإضافة إلى عدم مساهمة بعض القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإلكتروني لتطبيقات الحكومة الإلكترونية منذ بدايتها وحتى تطبيقها.
- التكلفة الباهضة للاستثمار في تقنيات المعلومات ، خاصة على المدى البعيد.
- سيطرة المفاهيم التقليدية، والمتمثلة في البيروقراطية السلبية وعدم إمكانية التغلب عليها.
- غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط الحكومة الإلكترونية ، والتي تمتلك نفس الأنواع من الأجهزة والبرمجيات ، بحيث تتم المشاركة وتبادل المعلومات بين هذه الفئات.
- ضعف الوعي الاجتماعي بالميزات والفوائد من تطبيقات الحكومة الإلكترونية شكل معوق في طريق التحويل للعمل الإلكتروني والمجتمع المعلوماتي.

- صعوبة وتعقيد إعادة هندسة العمليات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية على مستوى الأجهزة الحكومية في حاجة إلى استراتيجيات خاصة وموجهة والتي تتجلى في:
- أ- عدم الاستمرار في عملية إعادة الهندسة، وبالتالي التوقف عن التدقيق النجاحات الجزئية ، أو عن الاصطدام ببعض المشاكل.
- ب- عدم تبني التغيير والبدء بـ من القيادات العليا الذين يملكون الصلاحيات ، ولديهم الإدراك بجميع جوانب العمل ، وليس من القاعدة.
- ج- عدم توفر الموارد المتعددة التي تحتاج إليها عملية التغيير ، والمتتمثلة في الوقت ، المال ، الجهد الطاقات البشرية ، والاستعداد وغير ذلك.
- و لتتجاوز الجزائر مختلف التحديات المتعلقة بإرساء اقتصاد معرفي وتطوير الإدارة العمومية يتوجب عليها اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات للحاق بركب الدول المتقدمة في الاقتصاد المعرفي وتجسيد حكومة إلكترونية:
- ❖ تكوين المسؤولين والسياسيين وتوعيتهم بأهمية وضرورة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.
 - ❖ الاهتمام بالتعليم وإعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة.
 - ❖ توفير الإطار القانوني الملائم للبيئة المعرفية والاقتصادية الجديدة.
 - ❖ تخفيض تكاليف استعمال الأدوات التكنولوجية الحديثة وخاصة الانترنت ، وتعميم استخدامها من خلال توسيع شبكاتها و جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيات.
 - ❖ البدء في تسويق الخدمات الحكومية الإلكترونية ، وتوضيح مميزات ومردودها الكبير على المواطن من نواحي كثيرة ، وتبين المبررات القوية اللازمة لاستخدامها ، حتى يزول التردد الموجود عند بعض المواطنين.
 - ❖ عدم مواصلة ممارسة الأعمال ذات الصبغة التجارية ، بل يجب أن تتوقف الحكومات فوراً عن تميل المواطنين أي رسوم إضافية من أجل استخدام الحكومة الإلكترونية ، الأمر الذي سوف يشجع المواطنين على استخدام الحكومة الإلكترونية.
 - ❖ الإعلان عن خدمات الحكومة الإلكترونية في المواقع المشهورة على الانترنت ، بل يجب يتم الإعلان عن خدماتها على أكبر مواقع الانترنت ، وذلك من أجل جذب أعداد كبيرة من المواطنين وشد انتباههم إلى خدمات الحكومة الإلكترونية ، ومن أشهرها: MSN، YAHOO.

- ❖ تديث المعلومات أولا بأول ، من خلال ضمان أن المعلومات على مواقع الحكومة يتم تديثها فورا عبر جميع القنوات وكذلك يجب لفت انتباه المواطنين بالدعاية والإعلان عن ذلك بطرق وأساليب كثيرة.
- ❖ تطوير جودة الخدمات وتقليل نسبة الأخطاء ، وزيادة سرعة الاستجابة وتقديم الخدمات والمعلومات في موعدها المحدد عبر الانترنت.
- ❖ تديد رؤية وإستراتيجية واضحة لتطبيق الحكومة الإلكترونية.
- ❖ تنفيذ ومتابعة تطبيق الحكومة الإلكترونية في مختلف الدوائر الحكومية.
- ❖ تشجيع القطاع الخاص علي الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية للإسراع في استخدامها وانتشارها علي نطاق واسع.

لمراجع:

المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

1. شريف إسماعيل، أساسيات التسيير العمومي، (دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2015).
2. ممد سعيد أوكيل، الابتكار التكنولوجي لتقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية، الطبعة الأولى، (السعودية: دار العبيكان للنشر والتوزيع، 2011).
3. مريزق عدمان، التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة، (دار جسر للنشر والتوزيع، ط2، 2018).
4. هاشم الشمري، ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، (الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008).
5. ياسر ممد عبد العال، الإدارة الإلكترونية وتديات المجتمع الرقمي، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2016).

الأطروحات:

1. ياسع ياسمين، مكانة الصيرفة الالكترونية من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمم بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016/2017.

المقالات:

1. المكي دراجي وراشد موساوي، دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة الوادي، العدد 17 ، جانفي 2018 .
2. عبد الله حاج سعيد، تقييم نظام الحكومة الالكترونية في الجزائر، مجلة الإنسان والمجال ،البيض الجزائر ،العدد 02، أكتوبر2015.
3. نوفل حديد، الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الإلكترونية،مجلة المؤسسة،العدد6، جامعة الجزائر 3 ، 2017..

المطبوعات:

1. قروش عيسى،دروس في مقياس الإدارة العمومية الإلكترونية،مطبوعة بيداغوجية،جامعة مڤمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018/2017.

مواقع الأنترنت:

1. فريق استشاريين و خبراء بارزين،مؤشر المعرفة العالمي 2018،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة مڤمد بن راشدآل مكتوم للمعرفة: website: <http://www.knowledge4all.com> .2018.
2. www.wipo.int/publication/global_innovation-index/ar/details .
3. <https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?vie> w=chart

قاعدة بيانات البنك الدولي

4. البنك الدولي www.worldbank.org/kam word bank.KAM.

5. www.wefrum.org/doc/GCR02017-2018/the_global_competitiveness_Report_2017-2018.pdf. تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
6. الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، تقرير قياس مجتمع المعلومات 2018: ملخص تنفيذي www.itu.int. المراجع باللغات الأجنبية:

Revues Et Rapports:

1. Abdelkader Djeflat, L'Algérie, Du Transfert De Technologie A L'économie Du Savoir Et De L'Innovation : Trajectoire Et Perspectives, Les cahiers du CREAD n°100-2012.
2. Agyapong B. Gyekye, Emmanuel K. Oseifuah, Knowledge and econo-Saharan Africa, Environmental Economics, Volume 6, Issue 4, 2015.
3. BENOUNISSA Leila, BENABOU Djilali, Impact of knowledge economy on human development (Case of Algeria from 1990 to 2007), Revue Algérienne des Ressources Humaines, Vol. 01 N° 02, Décembre 2017.
4. Bernard Haudeville, Rédha Younes Bouacida, L'éducation, la formation et l'économie de la connaissance en Algérie : Quelques éléments d'évaluation empiriques, Technologie et Innovation, 2020, vol. 5, n° 3.
5. Djilali Idoughi, Djeddi Abdelkakim, Towards An Algerian E-Government Strategy And Achievements, International Journal Of eBusiness And eGovernment Studies, 2013.

6. Iwona Skrodzka, Knowledge-Based Economy in the European Union – Cross-Country Analysis, Statistics In transition Volume 17, Issue 2, June 2016.
7. Katarzyna Żak, The Knowledge Economy – The Diagnosis Of Its Condition in Selected Countries, Studia Ekonomiczne ,Zeszyty Naukowe ,University of Economics in Katowice,2016.
8. Rapport United Nations, E-Government Survey 2018- Gearing E-Government To Support Transformation Towards Sustainable And Resilient Societies, New york,2018.
9. Sajjad Barkhordari, Maryam Fattahi, Naser Ali Azimi, The Impact of Knowledge-Based Economy on Growth Performance: Evidence from MENA Countries, J Knowl Econ, Iran,2018.

